الجهود الديبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا 1965 – 1978

Diplomatic efforts of Algerian President Houari Boumediene for the liberation of Africa 1965 – 1978

1- لامية أورتيلان*، جامعة الجزائر (02)، (الجزائر)
Lamo_pub@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/05 تاريخ القبول: 2022/06/13 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

لقد تبنت الجزائر مبدئ حق الشعوب في تقرير مصيرها انطلاقا من مواثيق الثورة التحريرية، و بقيت وفية لها بعد الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، و بذلك كان دعم الجزائر للحركات التحررية في افريقيا امتداد للنضال المسلح الذي خاضته ضد الامبريالية الفرنسية. و كان للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال الدور الكبير في اسماع صوت افريقيا ومنها في فترة الراحل هواري بومدين الذي استطاع هيكلة هذه الدبلوماسية ووضعها في خدمة القضايا الافريقية، و اصبح صوت الجزائر مسموعا في المحافل الدولية، ما اكسبها مكانة الريادة او الزعامة على دول العالم الثالث، واصبحت قوة لها وزنها على الساحة الدولية.

ناضلت الجزائر من اجل دعم الحركات التحررية الوطنية الافريقية في اطار المنظمات الدولية لاسيما منظمة الوحدة الإفريقية، كما ساهمت هذه الدبلوماسية مساهمة فعالة في جعل القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الافريقية بحقها في التمتع بشخصية قانونية و بحقوقها و التخلص من قيود التبعية واسترجاع الاستقلال الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية، افريقيا، حركات التحرر، هواري بومدين، حركة عدم الانحياز.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

Algeria adopted the principle of the peoples' right to self-determination based on the charters of the liberation revolution, and remained faithful to it after independence and the restoration of national sovereignty in 1962. Thus, Algeria's support for the liberation movements in Africa was an extension of the armed struggle it waged against French imperialism. After independence, Algerian diplomacy had a great role in making the voice of Africa heard, including during the late Houari Boumediene, who was able to structure this diplomacy and put it in the service of African issues. A force that has its weight in the international arena.

Algeria has struggled to support African national liberation movements within the framework of international organizations, especially the Organization of African Unity. This diplomacy has also made an effective contribution to making international law recognize African liberation movements their right to enjoy a legal personality and their rights, get rid of dependency restrictions and restore economic independence.

Keywords: Diplomacy, Africa, liberation movements, Houari Boumediene, Non-Aligned Movement

مقدمة

عملت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها على الحضور القوي في القارة الإفريقية لا سيما دبلوماسيا، حيث تبنت سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية. التي ألهمت صناع القرار آنذاك صياغة هذه المبادئ. وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ رغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي من فترة لأخرى. ولعل أكبر وأخطر هذه التطورات، ما يعرفه المحيط الجيو-سياسي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي أو الافريقي، وبقيت الجزائر مصرة على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية بداية الستينات.

كما تشكل إفريقيا فضاء جيو - سياسي بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، ما جعلها تشهد تحولات كثيرة ومختلفة، فقد ميزها في فترة الستينيات والسبعينيات البعد الأيديولوجي في إطار الاستقطاب الاستراتيجي العالمي شديد الحدة بين الشرق والغرب. وفي منتصف السبعينيات تميزت هذه المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثلت متغيرا جديدا يحكم

الجهود الديبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا 1965 – 1978

السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي. فقد عرفت تجند الجزائر من أجل كسب الدعم الإفريقي لموقفها بشأن هذه القضية. وبالرغم من تمكن إفريقيا من استرجاع السيادة في نهاية ستينيات القرن العشرين بعد موجة التحرر التي عرفتها القارة في تلك الفترة، الا أن بعض الأقطار الافريقية ظلت خاضعة للاستعمار، منها أنغولا و موزمبيق وغينيا بيساو والرأس الاخضر، ساوتومي و برانسيب و روديسيا الجنوبية " زمبابوي اليوم" و جنوب غرب إفريقيا " ناميبيا" وجنوب إفريقيا. كما أن المتصفح لمختلف الوثائق الخاصة بالجوانب السياسية الخارجية للجزائر في مختلف المراحل ابتداء من مرحلة ثورة التحرير، يستنتج أن من مبادئ السياسة الخارجية التي اتسمت بالطابع النضالي التحرري، قد تميزت بأسلوب مباشر وهجومي استعمل المنظمات الدولية ومختلف لجانها، وكذا وسائل الإعلام كوسائل ناجعة لبلوغ الأهداف، إضافة إلى الاعتماد على شخصيات وطنية أوكلت إليها مهمة تطوير هذه الدبلوماسية الثورية بعد الثورة المجيدة. وعليه، كان هؤلاء السياسيون النواة الاولى لفريق من الدبلوماسيين الجزائريين الذين أسندت إليهم مهمة تجسيد مبادئ هذه الدبلوماسية على أرض الواقع، وكذا مواكبةالأ حداث التي كانت تميز العلاقات الدولية في تلك الفترة، فكانت فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين (1965 - 1978) بمثابة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية في سبيل تحرير إفريقيا . ولذلك نطرح الإشكال التالي: فيم تمثلت الجهود الديبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين تجاه قضايا تحرير إفريقيا؟ وماهي أبرز منجزاتها على مستوى المنظمات و الهئآت الإقليمية والدولية؟

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات. وقد تبلورت هذه المبادئ في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة، الذي كرس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمة الكفاح ضد الامبريالية، ومساندة الحركات التحررية في العالم. فبخصوص مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد ساهمت الثورة الجزائرية، في إصدار القرار الأممي رقم 1514، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14 ديسمبر 1960. وكان ذلك بفضل عاملين أساسيين هما، جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها صدى واسعا في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر 1960، التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد وصل هذا الإصرار أروقة الأمم المتحدة.

كما ضمن بعد ذلك، كل من دستور 1976 ثم دستور 1986، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أي تدخل عسكري خارج الحدود الجزائرية، فالمادة 90 من دستور 1976 تنص على: "وفقا

لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". وتنص المادة 89 الخاصة على عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية فورد فيها ما يلي: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، عن الإلتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها...".

وقد ظلت هذه المبادئ توجه السياسة الخا جية الجزائرية، طيلة عقود بعدالا ستقلال. وبفضل من مثلوا الدبلوماسية الجزائرية في ذلك الوقت، خاصة في عهد الرئيس بومدين، جعلت من الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقي الثائر "أميلكال كابرال" إلى التصريح بالقول "إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار"، لقد كان هذا فعلا، زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

كما تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر في إفريقيا في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة، التي طبقت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام 1965. والقاضي بقطع العلاقات مع لندن، في أعقاب إعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد. كما كانت الجزائر مسرحا للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافي الإفريقي في 1969. كما لعبت الجزائر دورا نشيطا في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلا عن أنها كانت المقر الرئيسي لعدد كبير من حركات التحرير.[1]

2- هواري بومدين من مولده الى قيادة مجلس الثورة :

2- 1- مولده و تعليمه:

ولد الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 23 أوت 1932 بدوار بني عدي ببلدية حساينية الواقعة غرب مدينة قالمة، في عائلة من صغار الفلاحين لأب عربي يدعى الحاج ابراهيم بوخروبة و أم أمازيغية من منطقة القبائل تدعى تونس بوهزيلة، و هو شقيق لسبعة اخوة، و اسمه الحقيقي محمد بوخروبة.

دخل المدرسة القرآنية بالدوار و عمره أربع سنوات و عندما بلغ سن السادسة درس بمدينة قالمة، حيث اوكله والده للعيش عند عائلة بالمدينة ليواصل تعليمه مقابل تقديم خدمات لتلك العائلة من قمح، وحطب، أو شيء اخر ، حيث كان سكان المدن في ذلك الوقت بحاجة لسكان الارياف، و بعد

[1] سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات و المحددات، مجلة العلوم السياسية و القانون العدد 1، المركز الديمقراطي العربي 2017 ص ص ص 3-4

ثمان سنوات من الدراسة في قالمة بعيدا عن الاهل عاد من جديد الى دوار بني عدي، و قد شارك بومدين و عمره لا يتعدى 13 سنة في مظاهرات سطيف و قالمة يوم 8 ماي 1945 و اصيب برصاصة الاستعمار في رجله اليسرى، و عند عودته الى اهله واصل دراسته بالمدرسة القرآنية حتى سنة 1948 أين حرص والده على إرساله الى قسنطينة ليلحقه بالمدرسة القرآنية لتعليم أصول الدين و اللغة العربية. و دخل بومدين المدرسة الكتانية القرآنية سنة 1949 و التي كانت مقصد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و كانت فرصة لبومدين للانخراط فيها.[1]

و عندما بلغ سن الخدمة العسكرية طلب لخدمة العلم الفرنسي في الجيش فتقدم الى الادارة الفرنسية و أمضى الفحص الطبي لكنه كان مؤمنا في قرارة نفسه أنه لن يلتحق أبدا بجيش العدو، وقرر الهروب خارج الوطن. و بعد أيام اقترح على رفيقه محمد الصالح شيروف السفر إلى القاهرة والالتحاق بالأزهر، وقبل رفيقه الفكرة و توسعت لتشمل: محمد العربي مومني و مقدم لخضر.[2]

2 -2- بومدين في القاهرة:

في سنة 1951 قام بومدين رفقة أصدقائه ببيع أغراضهم في رحبة الصوف بقسنطينة، وقد تمثلت في: سرير خشبي، و أفرشة و بعض الكتب، وحملوا معهم بطاقات التعريف الشخصية والمدرسية و مبلغا ماليا لا يتجاوز الأربعين فرنك قديم، ووصلوا الازهر بعد رحلة شاقة سنة 1950.

كانت القاهرة في تاريخ وصول بومدين تعيش لحظات حاسمة من تاريخها فحكم الملك فاروق أشرف على نهايته، وحركة الضباطالأ حرار ستنبثق بعد عامين فقط لتغيير وجه مصر.

استغل بومدين وقته لتحصيل العلم و الاهتمام بالسياسة على خلاف رفيقه بن شيروف الذي اهتم بالدراسة فقط، تهيكل بومدين في مكتب المغرب العربي الكبير الذي من بين مؤسسه احمد بن بلة، و ايت احمد من الجزائر، علال الفاسي من المغرب، و صالح بن يوسف من. و في قالمة بقيت السلطات الاستعمارية ترسل استدعاءات لبومدين للالتحاق بالخدمة العسكرية، لكن لا أثر له و بقيت تزعج والده كل مرة حتى اضطر الى إفشاء السر و البوح بأن ابنه قد سافر إلى القاهرة و قدم لهم عنوانه اين استدعته السفارة الفرنسية بالقاهرة لكنه لم يستجب للاستدعاء، و ظلت تضايقه و تمنع وصول الحوالات المالية إليه. لكن والده استطاع أن يساعده عن طريق صديق له. و تماشيا مع طلب

[1] سعد بن البشير لعمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1978-1932، ط1 قصر الكتاب، الجزائر، 1971ص 14
[2] المرجع نفسه، ص 16

السفارة الفرنسية قررت السلطات المصرية طرده و إرجاعه إلى الجزائر وقبل أن تنفذ خطتها، أتت ثورة 23 يوليو 1952 و أطاحت بحكم الملك فاروق، و تغيرتالأ حوال السياسية في مصر لصالحه.

بقي بومدين أربع سنوات في القاهرة، عاشها في فقر كبير رفقة خمسة من الطلبة، و لم تزد الصعوبات المادية التي لاقاها في القاهرة سوى حدة في ملامح وجهه، كانوا يسكنون في غرفة صغيرة تابعة لمكتب تحرير المغرب العربي، عندما كان محمد خيضر و آيت أحمد و أحمد بن بلة يمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالخارج[1] وقد كان المكتب تحت إشراف عبد الكريم الخطابي،

في هذه الاثناء قام بن بلة باختيار عشرين طالبا جزائريا متطوعا من الدارسين بالقاهرة للانضمام الى الكفاح المسلح من أجل تحرير الجزائر، و تم جمعهم بمعسكر لتدريبهم في دورة خاصة على حرب العصابات، و استمرت الدورة ثلاثة أشهر، و كان من ضمنهم بومدين الذي اسدى له محمد نجيب زعيم الثورة المصرية أول وسام باعتباره من الأوائل في التدريب.

وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر بالجزائر كان بومدين مهيئا لاحتضانها، و العمل على الانضمام إليها، وفي 20 جانفي 1955 جرى اجتماع بمنزل فتحي الديب "المكلف بمتابعة احتياجات الثورة الجزائرية من قبل الرئيس جمال عبد الناصر" للإتفاق على تفاصيل عملية إرسال الأسلحة إلى الجزائر. و قد حضر الاجتماع كل من: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، عبد الكريم الفاسي، حسين خيري، القبطان اليوغوسلافي الأصل ميلان باتيش الذي سيقود السفينة من شاطئ البحر المتوسط غرب الاسكندرية حتى موقع الإنزال في الناظور على شاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل الاسبان.

ومع الوقت تبين أن السفينة المتفق عليها هي "اليخت دينا" الذي تمتلكه الملكة السابقة "دينا عبد الحميد" و أن حسين خيري استأجره منها نظير مبلغ شهري دون أن يطلعها على سبب الرحلة مدعيا بأنها رحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب.

و أبحر اليخت بتاريخ 27 مارس 1955 من بور سعيد دون أن يشعر به أحد حاملا معه هواري بومدين و ستة آخرين ممن أتموا التدريب، و بذلك غادر بومدين القاهرة في طريقه إلى الجزائر، للانضمام الى الثورة.[2]

2-3- هواري بومدين المجاهد:

انخرط هواري بومدين في صفوف الثورة بالقاهرة من خلال قيادته فريق المجاهدين الذي اختير للانتقال الى الجزائر صحبة شحنة من الأسلحة تقدر حمولتها بـ 13طنا، من الأسلحة الخفيفة المتنوعة،

[1] محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل و اغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص-ص 20-23
[2] سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 18

على متن اليخت دينا، لتدعيم الثورة بالمنطقة الغربية و توسيع جبهة القتال، كمساعدة من مصر للثورة الجزائرية.

و بعد وصول اليخت و نقل حمولة الأسلحة الى المنطقة الخامسة، نقلا على ظهور المجاهدين ووزعت بين الناحيتين الأولى و الثانية بعد أن تسلم ربعها الثوار المراكشيين في إطار الاستعداد للقيام بعمل منسق ضد العدو المشترك يهدف الى تحرير الأقطار المغربية الثلاثة، وبهذه الأسلحة يكون قد انتعش الكفاح المسلح بالقطاع الوهراني.

التقى في هذه الفترة المجاهد هواري بومدين بالمسؤول السياسي على الغرب المجاهد العربي بن مهيدي حيث عين نائبا له، وحتى يكون أقرب إلى سكان الغرب وهو المولود بالشرق، اتخذ لنفسه اسما معروفا في منطقة وهران سيدي الهواري ثم أضاف له اسم أحد الأولياء بتلمسان يدعى سيدي بومدين، فأصبح اسمه بين المقاتلين هواري بومدين بدل محمد بوخروبة.[1]

ولم تمض سنة على انعقاد مؤتمر الصومام بمنطقة القبائل في أوت 1956 حتى ظهرت على الساحة السياسية و العسكرية عدة معطيات ادت الى احداث تغييرات في قيادة جبهة التحرير الوطني لعدة اسباب منها اختطاف السلطات الفرنسية للطائرة التي تقل خمسة اعضاء من البعثة الخارجية بتاريخ 22 اكتوبر 1956 و تحويل الطائرة المقلة لهم و المتوجهة من الدار البيضاء المغربية الى تونس لحضور مؤتمر تونس لدعم الثورة الجزائرية، اضافة الى اعتقال محمد العربي بن مهيدي و استشهاده على يد الكولونيل بيجار يوم 4 مارس 1957، و لأسباب اخرى دعا المجلس الوطني للثورة الى عقد دورته الثانية في القاهرة من 20 الى 28 أوت 1957 اشترك فيها 22 عضوا بما فيهم هواري بومدين و قد عرف المؤتمر عدة قرارات و تغييرات في قادة المناطق، حيث بذلك اصبح بومدين في سنة 1957 قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد و عمره لا يتجاوز 25 سنة، وقد خلف بو الصوف عند تعويضه لإبن مهيدي في عضوية لجنة التنسيق و التنفيذ.[2]

و أقام بومدين مركز قيادته في مدينة وجدة على الحدود المغربية الجزائرية، حيث كان يتمتع بحرية عمل كبيرة، بما أن مركز قيادته لم يكن موجودا بالجزائر. و بعد الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة من القاهرة، وتولى فيها فرحات عباس رئاسة الوزراء، و بعد اجتماع اعضاء الحكومة المؤقتة في الفترة الممتدة من 29 جوان الى غاية 12 جويلية 1959 ، حيث طالب الثلاثي "كريم بلقاسم و طوبال و بوالصوف" بمراجعة مجمل الأمور جذريا على مستوى الهيئات و القيادات للثورة مرورا بحل الحكومة

[1] المرجع نفسه، ص 22
[2] سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق ص 23

المؤقتة نفسها، و بعد جهد كبير تم الاتفاق على جمع القادة العسكريين من الداخل، واعتبارهم مع من ينتخبونهم من الرجال السياسيين مجلسا جديدا للثورة، وبعدها يطلبون من المجلس انتخاب حكومة جديدة. و قد كان العقيد هواري بومدين من ضمن العقداء العشرة الذين اجتمعوا في تونس في لقاء تاريخي، حيث شرعوا في اجتماعهم شهر جويلية1959 ولم يختموه الا بعد خمسة أشهر كانت الثورة خلالها دون قيادة، و قد اظهر طول الفترة على عمق الخلافات، شارك فيه العقداء العشرة وهم : الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، كريم بلقاسم، عبيدي الحاج الأخضر قائد الولاية الأولى، علي كافي قائد الولاية الثانية، محمد يزوران" السعيد" قائد الولاية الثالثة، سليمان دهليس قائد الولاية الرابعة، بودغن بن علي "لطفي " قائد الولاية الخامسة، هواري بومدين قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية، و محمدي السعيد قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية.

وبعد عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره الأول بطرابلس بين ديسمبر 1959 و جانفي1960 و بعد تشنجات و مشاورات خرج بعدة قرارات منها انشاء حكومة مؤقتة جديدة برأسة فرحات عباس، و تكوين هيئة اركان عامة للجيش بقيادة العقيد هواري بومدين، و تم تعيينه بعد ترشيحه من قبل بن طوبال و بوالصوف، بعدما تبين انه من الضروري ان يكون لجيش التحرير قيادة موحدة، و بشهادة الجميع أن بومدين لم ينجح فقط في تجميع و تكوين الجيش، بل ما قام به يعتبر في حد ذاته معجزة و عامل النجاح ايضا يرجع الى الجماعة التي وضع فيها بومدين الثقة. كما تم في محاولة ثانية تكوين هيئتين الاولى في الغرب بقيادة هواري بومدين و الثانية في الشرق بقيادة لعقيد محمدي السعيد، وقد اختار هواري بومدين لعضوية هيئة الأركان العامة للجيش كل من الرائدين علي منجلي و سليمان "قائد احمد" و بعدها اضاف اليه الرائد عز الدين.[1]

بقي بومدين و استقر بمقر قيادته الجديدة بعد أن ترك بوجدة كل من عبد العزيز بوتفليقة، و شريف بلقاسم، و أحمد دراية.

ظلت هيئة الأركان العامة بعد اكتمالها تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس، خاصة المتعلقة بدعم الجيش ماديا و بشريا، لكن بدون جدوى، و كلما زاد تجاهل الحكومة المؤقتة لهذه القرارات زاد تعلق هيئة الاركان العامة بها و إلحاحها على تطبيقها. وفي الاخير لم ينتظر بومدين و مساعديه الحكومة المؤقتة، فشرعوا في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة و اللاجئين، ووسط هذه الاجواء المشحونة سقطت طائرة فرنسية في جوان1961 هذه الحادثة كانت السبب المباشر لتفجير الازمة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، التي طلبت بعد الحاح الحكومة التونسية تسليم الطيار الى السلطات التونسية بدون قيد أو شرط، الامر الذي رفضه بومدين و مساعدوه ورفضوا الامتثال لأوامر

[1] محمد العيد مطر، هواري بومدين .. رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003 ،ص ص 35-37

الحكومة المؤقتة، و تأزمت الأوضاع وهنا حضر بن طوبال و بوالصوف الى مثر القيادة العامة وتحججوا بأن الثورة في خطر و أن الاخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الاعلام عن تمرد قيادة الأركان العامة عن الحكومة المؤقتة الأمر الذي ادى الى استقالة بومدين بتاريخ 15جويلية1961 عن قيادة الأركان.

بعد رسالة الاستقالة خرج بومدين ومساعديه الرائدين سليمان و منجلي الى ألمانيا، حيث إلتحقوا بعمر بوداود احد العناصر البارزة في اتحادية جهة التحرير بفرنسا، وكاتبوا الزعماء الخمسة لإطلاعهم على الوضع ثم دخلوا الى المغرب.

خلفت هذه الاستقالة صدا واسعا في صفوف جيش التحرير الذين عقدوا اجتماعا طالبو فيه بعودة اعضاء القيادة العامة و أدانوا موقف الحكومة المؤقتة، و كشف هذا الموقف عن مكانة قيادة الجيش لدى الضباط و عن مكانة بومدين المميزة بصفته رئيسا لهيئة الاركان و الصلاحيات التي كان يتمتع بها، و نتيجة لذلك تم دعوة مجلس لثورة للانعقاد وتم ذلك في دورة استثنائية، من 9 الى 28اوت 1961 اسفرت المشاورات عن تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الذي اعلم قيادة الاركان بلقائهم فور عودته من المغرب لكن رغم اللقاء و التشاور لم يكن هناك جديد وبقيت الازمة بين الطرفين حتى دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وكان رأي هيئة الاركان أن المفاوضات محاولة لتجاوز الازمة التي تطلب الاركان بتسويتها من قبل.[1]

3- الصراع بين بومدين وبن بلة و الاطاحة بحكم هذا الأخير:

بتاريخ 14أفريل1964 انعقد مؤتمر حزب جهة التحرير الوطني بالعاصمة و كان عدد المشاركين فيه 1900 مندوب وقد كان الاتفاق ظاهرا بين بومدين و بن بلة في البداية داخل المؤتمر، لكن بن بلة طرح مشروع ميليشيا شعبية تابعة للحزب و منفصلة عن الجيش الوطني الشعبي ما اثار حفيظة بومدين و رفض الاقتراح رفضا قاعا على اساس انه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش و تسلب مهامه الأساسية، و تشكك في قدراته وولائه للثورة و اتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد، لكن بن بلة ناصر فكرة الميليشيا، ووافقت في النهاية اغلبية المشاركين في المؤتمر وامتثل بومدين للقرار لكنه حرص في نفس الوقت على أن يسجل المخاطر التي لا مفر منها، انتخب بن بلة امينا عاما للمكتب السياسي الذي كان بومدين عضوا اساسيا فيها، و اقرت الوثيقة فكرة سياسية جديدة عرفت بميثاق الجزائر. و قد كان قرار انشاء الميليشيا المنفصل عن الجيش هو بداية الخلاف الذي كان له الأثر الكبير في الحياة السياسية للبلاد، و الذي بدأ يتزايد داخل اجهزة السلطة و القيادة، و حدثت امور كثيرة ادت الى تردي الاوضاع في البلاد ليقرر الكولون هواري

[1] سعد بن لبشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 33

بومدين القيام بحركة التصحيح الثوري رفقة عدد من الوطنيين المخلصين لإرجاع الثورة الى مسارها الصحيح، و لمنبعها الأصلي، وقام بإنقلاب عسكري بطريقة مثيرة و بعبقرية متفردية، و بطريقة غير مألوفة عن العالم العربي الذي درج أن تكون الانقلابات دموية و عنيفة. و تم بعدها الاعلان عن حركة الانقلاب بواسطة تصريح صادر باسم مجلس الثورة تمت قراءته من قبل العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965.[1]

4- الدبلوماسية الجزائرية فترة الراحل هواري بومدين

إن التوقف عند المحطات الدبلوماسية في مجملها، وفي الحيز الزمني المدروس ليس بالأمر الهين، ولا اليسير نظرا للسياق العام الذي خرجت منها الدبلوماسية الجزائرية كقوة تحررية مناهضة للاستعمار والإمبريالية مكنتها هذه الخاصية و الميزة أن تلعب دور فعالا في سياق الممارسة الدبلوماسية الخارجية، وعلى عهد الرئيسن الراحلين: أحمد بن بلة و العقيد بومدين، وعلى أساس أن الحيز الممنوح للدراسة لا يكفي للاسترسال ما قدمته الجزائر لإفريقيا فإنه جدير بنا تقديم بعض المحطات التي يتجلى فيها العمل الدبلوماسي الجزائري في الإطار الافريقي، و ايمانها العميق بمبادئ المنظمة خاصة المتعلقة بمبدأي تقريرالمصير، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. مقال افريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية.[2]

و عليه فقد شهدت المرحلة الممتدة بين سنتي 1965 و 1973 وهي فترة حكم الراحل هواري بومدين موضوع بحثنا هذا، تنامي قوة الجزائر الدبلوماسية، ولاسيما على المستوى الافريقي. فبعد تغيير نظام الحكم في الجزائر في جوان 1965 حاول نظام هواري بومدين ايجاد تقبل للوضع بين الدول الافريقية، و لم تكن القارة الافريقية تخلو من الانقلابات العسكرية، فرغم الانقلاب الذي ازاح الرئيس الغاني نكواميكروما سنة 1966 واهتزاز مكانة جمال عبد الناصر بعد عدوان جوان 1967 وانتهاء حكم موديبوكايتا في مالي سنة 1968، ثم بدأت الدبلوماسية الجزائرية تشق طريقها ببطئ، وقد اتسمت في هذه المرحلة بالواقعية و الثقة، و بالقوة و دون الوقوع في الصراعات الايديولوجية.وقد كلفت الدولة الجزائرية الدبلوماسي سليمان هوفمانباعداد دراسة نقدية للسياسة الافريقية التي اتبعها ابن بلة واقتراح سياسة بديلة للمرحلة الجديدة. و قامت السياسة الجديدة على الواقعية و تحاشي الاندفاع الثوري الذي كان نتاج تأثير حماسة ابن بلة.[3]

---

[1] سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق ص ص 55-63

[2] فاتح زياني، افريقيا في ميزان الدبلوماسية، 1962-1973، مجلة الاحياء، مجلد21، العدد 28، جانفي 2021 ص 4

[3] منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا، وزارة الثقافة/، 2009 ص 101

ومع ذلك لم تتوان الجزائر في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا إثر دعمها لنظام "ايان سميث" الذي اعلن انفصاله بروديسيا الغنية. كما واجهت الجزائر ضمن منظمة الوحدة الافريقية تطورات افريقية متسارعة منها كثرة الانقلابات العسكرية ، كما حاولت مجموعات انفصالية عزل "بيافرا" عن نيجيريا في 30 ماي1967 وهي ازمة ظلت قائمة الى غاية سنة 1970 و تدخلت فيها القوى الكولونيالية العالمية.

لقد عملت الجزائر في القمة الافريقية المنعقدة الجزائر سنة 1968 على تعزيز منظمة الوحدة الافريقية، وعلى دعم وحدة نيجيريا بمنع استقلال بيافارا بالاقليم الشرقي النيجيري الغني، كما عملت على اصلاح العلاقات بين السينغال و غينيا، و كانت القمة نجاحا باهرا للدبلوماسية الجزائرية و لإفريقيا.[1]

كما سبق و ان تحدث بومدين في القاهرة، في مجلس الأمة المصري عام 1966، عن دعم الجزائر لحركة التحرر الوطني في القارة قائلا "إن الجزائر عاقدة العزم على مواصلة التعاون في المجال الأفريقي لتوطيد المنظمة الإفريقية وتنسيق الجهود في إطار استمرار العمل لتحريرالأ طراف الإفريقية التي كانت تعانى من الكابوس البرتغالي فى أنجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية، وتحرير كل من جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية من الأقلية البيضاء التي تسوم أهلها جحيم التمييز العنصري، وتجرعها كل أنواع الإهانة والتنكيل مستخفة بذلك. ولعل ذلك يبين مدى التقاء وجهة النظر المصرية والجزائرية حول قضايا التحرر العربية و الإفريقية.

ولم تكتف الجزائر بدعم الحركات التحررية فقط، بل كانت تستقبل وتستضيف زعماء بعض الحركات المعارضة للأنظمة السياسية في الدول الفرانكوفونية الموالية لفرنسا كالنيجر والكاميرون وتشاد، مما سبب توترا بين الجزائر وهذه الدول، وذلك في إطار الصراع الايديولوجى القائم آنذاك والسعي لحصار النفوذ الفرنسي والامبريالية الغربية التي تهدد مصالح الجزائر في القارة.

كما اهتمت الجزائر بجنوب القارة، حيث ساندت شعب ناميبيا والمؤتمر الوطنى لجنوب إفريقيا في مكافحتهما للتمييز والفصل العنصري، وقامت بالدفاع عن قضايا القارة داخل المحافل الدولية من خلال قيادتها مؤتمر دول عدم الانحياز عام ١٩٧٣، حيث طالبت بضرورة قيام نظام عالمي جديد وعادل يقوم على التعاون وليس على التبعية، ويضمن حقوق الدول الإفريقية في تسيير اقتصاداتها

[1] المرجع نفسه، ص 102

بنفسها وإنهاء ما سمته الدبلوماسية الجزائرية باستمرار الاستعمار الاقتصادي لضمان التحقيق الكامل للاستقلال السياسي.[1]

كما اشرفت الجزائر بنجاح على تنظيم أول مهرجان للثقافة الإفريقية صائفة 1969، و استضافت حركات تحررية عالمية و عربية، كمنظمة التحرير الفلسطينية و النمور السود، و حركة تحرير اريتيريا، وقد دار خلال المهرجان نقاش الفكر العنصري و خرج بإدانة صريحة له، كما عزز الروابط الثقافية بين العرب و الافارقة.[2]

كما تمكنت الدول الافريقية المحتلة من قبل البرتغال نيل استقلالها سنة 1974 و بذلك جاءت هذه الدول لتعزيز صفوف الافريقية التقدمية، و اصبحت حليفا قويا للجزائر، و استنادا الى معلومات من جريدة "JEUNE AFRIQUE" فإن اول الشاحنات العسكرية المدرعة التي تحصلت عليها الحكومة الانغولية المستقلة عام 1975 لمواجهة الحركات المتمردة "UNITA ET FNLA" كان مصدرها الجزائر.[3]

5- الجزائر و دورها الدبلوماسي في المنظمة الإفريقية:

بعد فترة الرئيس الراحل أحمد بن بلة التي شهدت زيارات ومحادثات عديدة مع زعماء الدول الإفريقية كغانا وغينيا، ومالي، والسنغال، وليبيريا، وإثيوبيا وشكل مع رؤساء هذه الدول الصف المتقدم لمحاربة الاستعمار وبقاياه في افريقيا. اين نجد شخصيات مثل نيرور، وسوكوتوري، ومازيمباديبا، ومودیبوكايتا كانت الأكثر فاعلية في إدارة الدبلوماسية الإفريقية حينئذ. كما كانت سنة 1963 سنة العمل الإفريقي من خلال الاجتماع التاريخي لتأسس للمنظمة الإفريقية بتاريخ25 الى 28 ماي 1963بالعاصمة الأثيوبيةأديس أبابا . كما لم يتوقف تمثيل الجزائر لأفريقيا على مستوى القيادة السياسية للبلد بل وتولى الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون منصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية، والناطق الرسمي لها في الفترة الممتدة ما بين عامي 1964 و1973 ،و الذي وصفها بانها كانت "فترة إعادة بناء بلد عانى كثيرا من الاستعمار ومن الحرب"، كما صرح وفي فترة كانت الدبلوماسية الجزائرية تلعب دورا هاما ومحوريا للتعريف بمشاكل العالم الثالث، والدفاع عن بعض الأهداف مثل استقلال الدول التي مازالت تعاني من الاستعمار مثل أنغولا، وموزمبيق، أو التي تعاني من التمييز العنصري مثل جنوب إفريقاو يعتقد السيد سحنون أن: "الجزائر لعبت دورا مهما جدا في ذلك الوقت نظير الخبرة التي اكتسبتها فيما يتعلق بقضايا القارة السمراء أثناء قيامها بمهامها على رأس منظمة الوحدة الافريقية"، واستمرت المهمة أثناء توليه منصب مساعد الأمين العام للجامعة العربية

[1] بدوي رياض، دور الجزائر التحرري في افريقيا ، و العالم العربي، بوابة دار الهلال 2017، ص
[2] منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، المرجع السابق ص 103
[3] المرجع نفسه ص 106

المكلف بالحوار العربي الإفريقي منذ عام 1973مسترسلا في القول أن اقتناعا ترسخ لديه بأن: "القارة الافريقية قادرة على تجاوز مشاكلها لأن الأجيال الجديدة من الحكام في افريقيا واعية، و مثقفة وقد تنوع تدعيم الجزائر للشعوب الإفريقية و دولها دبلوماسيا ، خاصة في محاولة فهم مشكل القارة أولا، ومن ثم تقديم العون المادي لحركات التحرر لتحرير إفريقيا .[1]

كما لم يتوقف دعم الجزائر لحركة تحررية بعينها في إفريقيا، وإنما تصاعد نشاطها في العديد من مواطن دبلوماسيتها خاصة في الموزمبيق التي ساهمت في تقديم الدعم للجبهة لثورية بقيادة ايدواردو مندلان، وإعلان الكفاح المسلح سنة 1964 ضد القوات البرتغالية إلا أن وفاة هذا الأخير في ظروف غامضة خلال عام 1968 وخلفه سامورا ماشل كزعيم للحركة الثورية في هذا البلد .أما في غينيا والرأس الأخضر فقد وجدت الجزائر في الحزب الإفريقي لتحرير غينيا بيساو والرأس الأخضر الركن المتين لمساندة الحركة الثورية لتحرير البلد من ويل الاستعمار البرتغالي ، وتم تحرير أجزاء من الوطن مما اضطر القائد العسكري البرتغالي فيها إلى الاعتراف بعدم جدوى الحل العسكري، وأن تحقيق الانتصار المزعوم يشكل ضربا من الخيال خاصة خلال سنة 1971.وواصلت الدبلوماسية الجزائرية دعمها لإفريقيا وفي أقليم أخرى أين حطت الرحال في جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية فحركات التحرير الوطني اللإفريقي لزمبابوي، و الجيش الشعبي لتحريرناميبيا، والحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بجنوب لإفريقيا كان لها وافر التدعيم من طرف الدبلوماسية الجزائرية كتدريب المقاتلين الافارقة في المدارس العسكرية. و خير دليل على الدعم غير المشروط للأفارقة التدريب العسكري الذي تلقاه الزعيم نيلسون منديلا في الجزائر.[2]

6- نماذج من دعم الجزائر لحركات التحرر الافريقية

6-1- روديسيا الجنوبية "زمبابوي اليوم"

حظيت القضية الروديسية "زمبابوي لاحقا" بدعم كبير من قبل الدبلوماسية الجزائرية لاسيما في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654 و الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 1961. و عليه بموجب اعلان اين سميث "Ian Smith " استقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية يوم 11 نوفمبر 1965، تحركت الدبلوماسية الجزائرية و اعلنت رفقة تسع دول افريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا. كما كلفت منظمة الوحدة الافريقية الجزائر و السنغال و زمبيا للدفاع عن المواقف الافريقية ازاء القضية الروديسية في هيئة الأمم المتحدة لاسيما بمجلس الامن. و كانت الجزائر

[1] فاتح زياني، المرجع السابق، ص6
[2] المرجع نفسه، ص8

عضوة في اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لمراقبة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام العنصري في ساليسبوري "هراري اليوم".

و مما تقدم يمكننا القول ان المساهمة الجزائرية في نصرة قضية روديسيا الجنوبية "زمبابوي" تمحورت حول ما يلي: التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد، العمل في أروقة الامم المتحدة على حث الدول الاعضاء على عدم الاعتراف بنظام الاقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية "زمبابوي" و المساهمة في استصدار لوائح وقرارات من طرف مجلس الامن تدين بالنظام العنصري في ساسبوري لاسيما تلك المتعلقة بامتناع الدول الاعضاء على ارسال الاسلحة الى النظام العنصري و كذا المعدات العسكرية و قطع كل الصلات الاقتصادية معه.

كما كانت الجزائر وراء استصدار الكثير من اللوائح الاممية التي اعتبرت الوضع في روديسيا الجنوبية " زمبابوي اليوم" مهددا للسلم و الامن الدوليين، و لعل القرارين الصادرين عام 1966 كانا من اهم القرارات التي ادانت النظام العنصري في روديسيا الجنوبية، و عليه تضمن القرار 232 الصادر عن مجلس الامن في 16 ديسمبر 1966 عدة اجراءات تتعلق بتوقيع العقوبات او المقاطعة لروديسيا الجنوبية فيما يتعلق بوارداتها و صادراتها، و المساعدة الاقتصادية و المالية المقدمة لها .

و تجدر الاشارة الى أن سنة 1966 تمثل عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد نصرة القضايا الافريقية العادلة بعد التغيير الذي حدث في هرم السلطة الجزائرية في 19 جوان سنة 1965 بوصول الرئيس الراحل هواري بومدين الى سدة الحكم، و عليه لعبت الجزائر دورا كبيرا في المحافل الدولية لنصرة قضية روديسيا الجنوبية ، في هيئة الامم المتحدة، و ذلك من خلال المشاركة الدورية في اشغال لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654 المؤرخة في 21 نوفمبر 1961.

كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في مساندة القضية الروديسية في اروقة هيئة الامم المتحدة باعتبارها كانت عضوا غير دائم في مجلس الامن لسنتي 1968 و 1969 و عليه و في رسالة وجهتها الجزائر و مجموعة من الدول الافريقية عن طريق مندوبيها الدائمين في هيئة الامم المتحدة لرئيس مجلس الامن بتاريخ 12 مارس 1968 تضمنت الدعوة لعقد جلسة تخصص لمناقشة الاوضاع في روديسيا الجنوبية، التي ازدادت سوء بسبب تمادي الحكومة الروديسية العنصرية في ارهابها و تنفيذ احكام الاعدام على المعتقلين السياسي، باعتبار ذلك يتنافى و مبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة.

و تبعا للمبادرة التي تبنتها الجزائر اصدر مجلس الامن اللائحة رقم 253 لسنة 1968 التي تنص على اعتبار الاوضاع في روديسيا الجنوبية تهديدا للسلم و الامن الدوليين.[1]

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية، ط1، دار الامة، ص ص 136-138

و تضمنت عدة مواد حددت شروط التعامل مع النظام العنصري في روديسيا الجنوبية "زمبابوي اليوم" منع ممارسة اي نشاط تجاري مع النظام العنصري في روديسيا الجنوبية، ومطالبة بريطانيا بمساعدة شعب روديسيا الجنوبية على استرجاع حقوقه طبقا لميثاق هيئة الامم المتحدة، و مطالبة كل الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بتطبيق كل قرارات مجلس الامن طبقا للمادة 25 من ميثاق هيئة الامم المتحدة.

بالموازاة مع الانتصارات العسكرية التي مافتئت تحققها الحركة الوطنية التحررية في رديسيا الجنوبية " زيمبابوي" واصلت الجزائر و المجموعة الافرقية في هيئة الامم المتحدة ضغطها على النظام العنصري في سالسبوري لإضعافه من جهة، و الضغط على الدول المترددة في تطبيق العقبات ضد نظام روديسيا الجنوبية العنصري من جهة اخرى.[1]

و بالموازاة مع ما كانت تسعى اليه الجزائر في مسالة تحقيق وحدة الحركة الوطنية الزمبابوية، بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات جبارة في اروقة هيئة الأمم المتحدة لجعل القضية الزيمبابوية تتطور نحو استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة السمراء. و عليه كانت الدبلوماسية الجزائرية وراء استصدار مجل الامن لقرارات و لوائح أدان من خلالها النظام العنصري في بريتوريا الذي يقدم الدعم لنظام الاقلية البيضاء في زمبابوي، و أكد عل حق الشعب الزمبابوي في تقرير مصيره.[2]

6-2- جنوب غرب افريقيا "ناميبيا اليوم"

ساعدت الجزائر ناميبيا على التخلص من النظام العنصري لجنوب افريقيا بها و من الاساليب العسكرية التي اتبعتها الجزائر في سبيل دعم الحركة الوطنية التحررية النامبيبية انها اخذت على عاتقها تدريب المقاتلين الناميبيين في الجزائر، علاوة على ارسال خبراء عسكريين في الميدان، و يعود تاريخ اول فوج من المقاتلين الناميبيين الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر الى سنة 1964 و كان على رأس هذا الفوج ديمو هاممبو. و من الاساليب السياسية و الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر لمساعدة ناميبيا في التخلص من هيمنة نظام جنوب افريقيا العنصري هو: فتح مكتب لمنظمة سوابو بالجزائر سنة 1963 و من أبرز ممثلي المنظمة الرئيس هيفيكبونييبوهامبا الذي مكث في الجزائر الى غاية 1969. كما وقفت الدبلوماسية الجزائرية وراء استصدار الكثير من اللوائح الأممية لا سيما اللائحة 2145 لسنة 1966 التي نصت على انهاء انتداب جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا و منه المساهمة في الهيئة الأممية في تبني القرار الذي غير تسمية هذا الجزء من القارة السمراء من جنوب غرب افريقيا

[1] المرجع نفسه ص 140
[2] المرجع نفسه ص 142

الى ناميبيا و مساعدة هذا الجزء من القارة السمراء في المحافل الدولية لاسيما في محكمة العدل الدولية التي اعطت رأيا استشاريا حول قضية ناميبيا سنة 1971 و أوصت بأن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني. و تضمن هذا الرأي القرارات التالية : نهاية وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا،و على كل الدول العضوة في هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بعدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا،

وفي سنة 1973 و بفضل الدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على اللائحة رقم 3111 الي تنص على الاعتراف بمنظمة سوابو برئاسة سام نجوما كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا، كما كان لترأس الجزائر للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة سنة 1974 ان كان له الأثر الايجابي في مسألة تطور القضية الناميبية نحو استرجاع سيادتها، و لعل ما ورد في اللائحة الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة رقم 3112 تعكس مدى الاهتمام الكبير التي كانت توليه الجزائر و المجموعة الدولية لنصرة القضية الناميبية في الهيئة الأممية.[1]

6 -3- دور الجزائر في تحرير جنوب افريقيا

تعود جذور العلاقات بين جبهة التحرير الوطني و حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى سنة 1955 عندما التقى وفد من جنوب افريقيا يقوده موزيس كوتان بمناضلين من المغرب العربي بما فيهم جزائريين بالقاهرة تحضيرا للمشاركة في مؤتمر باندونغ.

وقبيل استرجاع الجزائر لسيادتها، زار الزعيم نلسون مانديلا الجزائر في مارس 1962 اين التقى ببعض قادة الثورة في الحدود المغو بية الجزائرية و الذين قدموا له فكرة عن نضال الشعب الجزائري في سبيل استرجاع السيادة، و كان منديلا يؤكد ان مصير جنوب افريقيا شبيه بمصير الجزائر لأن في البلدين اقليتين اوربيتين تتحكمان في المسائل السياسية و الاقتصادية، كما التقى منديلا بالرئيس بن بلة بعد خروجه من السجن، و الذي تعهد له بمساعدة جنوب افريقيا ماليا وعسكريا. [2]

كما ذكر المصادر أن الزعيم منديلا تلقى تدريبا عسكريا بالجزائر و أحيطت زيارته بالسرية التامة لأسباب و دواعي امنية، و ذلك بناء على أوامر صادرة عن الرئيس هواري بومدين.[3]

ذكر جلول ملايكة في لقاء صحفي مع صحيفة الوطن الجزائرية، ان مانديلا بقي عدة ايام في مزرعة كان يملكها مصطفى ابو عبد الله و التي تحولت الى ثكنة عسكرية صغيرة تلقى فيها تكوينا عسكريا على يد بعض ضباط جيش التحرير.[1]

---

[1] منصف بكاي، المرجع السابق ص ص 150-151
[2] المرجع نفسه ص 157
[3] منصف بكاي، المرجع السابق، ص 161

كما قام الرئيس هواري بومدين بدعم حزب المؤتمر الوطني الافريقي بمبلغ مالي قدره 50 000 ألف فرنك سنة 1966 دون ان يطلب الحزب منه ذلك.[2]

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا تاريخيا وموقفا مشرفا في مكافحة التمييز العنصري "نظام الأبرتايد" بجنوب إفريقيا من طرف السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وقتها، بالنظر للحكمة والحنكة التي يتحلىها الرجل، إلى جانب ذكائه ودهائه وبالأخص عند رئاسته للدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 باتخاذه قرار تعليق عضوية جنوب إفريقيا بسبب ممارسة التمييز العنصري وهو ما حصل بالفعل، ولم تنظم دولة جنوب إفريقيا للأمم المتحدة إلا بعد سقوط نظام الأبرتايدويبدو أن النقطة التي انطلق منها وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة تمثل في الخطاب الذي وجهه نيلسون مانديلا لعدة دول ضد التمييز العنصري الذي كان متفشيا في جنوب إفريقيا وقتها، ويعد هذا الموقف الدبلوماسي للجزائر حسب رأي أغلب الملاحظين أكبر نصر للدبلوماسية الجزائرية حققه وقتها وزيرها للخارجية، وقد أسهم قرار تعلق العضوية لدولة جنوب إفريقيا بالقضاء النهائي على التمييز العنصري. وبناء على ما سبق ذكره في هذا الشأن؛ تعززت العلاقات الثنائية بين الجزائر ودولة جنوب إفريقيا، وفي هذا دعم وسند للقارة الأفريقية . وتدعيما لما سبق ذكره بشأن دور الدبلوماسية الجزائرية في القضاء على ظاهرة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا نذكر ما قاله سفير جنوب إفريقيا بالجزائر" دونيسكوتوزانيدولومو" " لا ننسى فضل الجزائر في تحرير جنوب إفريقيا من التمييز العنصري"[3]

و قد اعتمدت الجزائر على عدة اساليب لنصرة قضية جنوب افريقيا منها فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الافريقي بالجزائر، اشرفت عليه شخصيات افريقية تميزت بنضالها ضد سياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري، كان من ابرزها روبرت ريشا، و جوني مكاتيني المسؤول عن العلاقات الخارجية في حزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي خلف ريشا سنة 1966، ثم جاء بعده جودفري جوزياه موتسيبي و هذا الاخير خلفه جون أكاسنديلو.[4]

كما استفاد الكثير من كوادر حزب المؤتمر الوطني الافريقي من جوازات سفر جزائرية في تنقلاتهم و كان من ابرزهم رئيس جنوب افريقيا جاكوب زوما. وقد بدأ يظهر جليا دعم الجزائر لحزب المؤتمر

---

[1] El watan 11-06-2010

[2] المرجع نفسه، ص 165

[3] قلواز فاطمة الزهراء، النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين "من 1965 الى 1978"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم الساسية ، العدد الاول، 2016، ص ص 206- 207

[4] منصف بكاي، المرجع السابق، ص 167

الوطني الافريقي كممثل شرعي ووحيد للحركة الوطنية التحررية في جنوب افريقيا في نهاية السبعينيات عندما فرضت الجزائر وجهة نظرها في اجتماع للجنة تحرير افريقيا بطرابلس في فيفري 1978 حيث اكدت على ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو الممثل الشرعي و الوحيد لشعب جنوب افريقيا. كما ان الجزائر من اقترحت أوليفر تومبو كناطق رسمي لمختلف حركات التحرر الافريقية خلال انعقاد مؤتمر القمة الافريقية المنعقدة بالجزائر سنة 1968، كما ساندت الجزائر ايضا حزب المؤتمر البنافريكاني الذي استفاد من دعم الجزائر السياسي و العسكري، كما استفاد مقاتلو هذا الحزب من التكوين العسكري في الجزائر، كما منحت الحكومة الجزائرية كمية من السلاح لإقامة معسكر لتدريب ضباط من هذا الحزب.

كما تجدر الاشارة الى أن دور الجزائر في نصرة قضية جنوب افريقيا العادلة لم تقتصر على المستوى الاقليمي وحده، بل امتدت جهود الجزائر الى المستوى الدولي لتأمين التأييد و الدعم اللازمين و تحقيق أكبر قدر من الاجماع لفرض عقوبات سياسية و اقتصادية و عسكرية على نظام جنوب افريقيا العنصري ليتخلى عن ممارساته العنصرية في هذا الجز من القارة السمراء.

كما بذلت الجزائر مجهودات جبارة في حركة عدم الانحياز لدعم المواقف الافريقية، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في جعل موقف حركة عدم الانحياز متطابق مع موقف منظمة الوحدة الافريقية تجاه قضية جنوب افريقيا، كما تعاظم الدور الجزائري في اروقة الامم المتحدة خاصة في الجمعية العامة ومجلس الأمن و مختلف اجهزة الهيئة الأممية.

كما كان للدبلوماسية الجزائرية الدور الكبير وسط اجواء صعبة و مصالح متضاربة و دعم غربي لنظام جنوب افريقيا العنصري قصد حماية مصالح مؤسساتها الاقتصادية هناك، استطاعت الجزائر ان تساهم في استصدار قرارات ازمة باتجاه ممارسات نظام جنوب افريقيا العنصري و تأكيد مشروعية نضال شعب جنوب افريقيا، بما في ذلك حقه في الكفاح المسلح، حيث لجأت الجزائر الى تبني ميكانيزمات دبلوماسية في اطار مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة. منها استصدار لوائح و لوائح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 و التي اعتبرت الوضع القائم في جنوب افريقيا لا سيما ممارسة التفرقة العنصرية يعد بمثابة تهديد للسلم و الأمن الدوليين.[1]

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية الى البحث عن الميكانيزمات السياسية اللازمة لفرض عقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصري و عزله على الساحة السياسية الدولية. على هذا الأساس تمكنت الدبلوماسية الجزائرية الممثلة بوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من طرد نظام جنوب افريقيا العنصري من الجمعية العامة في

[1] المرجع نفسه، ص ص 169-171

نوفمبر 1974. و بالرغم من المعارضة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية، استطاع بوتفليقة بموجب السلطات المخولة له باعتباره رئيسا لدورة الجمعية العامة لهيئة الأمم من جهة ، و مرتكزا على المادة 71 من القانون الداخلي للجمعية العامة أن يعرض مبادرته على التصويت و التي نالت الأغلبية من جهة أخرى . و على هذا الاساس صوت 91 دولة بنعم، و 22 دولة ضد و امتناع 19 دولة، و من الدول التي صوتت ضد خلال الجلسة : الو م أ و فرنسا و بريطانيا و اسرائيل و البرتغال لأن هذه الأخيرة كانت لا تزال تحتل انغولا و الموزمبيق و جزر الرأس الاخضر و غينيا بيساو و ساوتومي و برانسيت.[1]

كما سعت الجزائر لدى الحلف الاطلسي بتوقيف بيع الاسلحة لنظام جنوب افريقيا العنصري، وتجسد ذلك من خلال زيارتي وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الى مقر الحلف سنتي 1970 و 1971، و قد كانت سنة 1974 حافلة بنشاط دبلوماسي مكثف للجزائر باعتبارها ترأست الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، حيث واصلت الدبلوماسية الجزائرية على النظام العنصري في هيئة الأمم المتحدة عن طريق استصدار لوائح تدين جنوب افريقيا و اهم تلك اللوائح نجد اللائحة رقم 3324 بتاريخ 16 ديسمبر 1974 و التي درست خطر توريد الأسلحة لنظام بريتوريا العنصري و المطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين.[2]

61-4- جهود الجزائر في تحرير إفريقيا من خلال حركة عدم الانحياز

مثلت قمة حركة عدم الانحياز في الجزائر سنة 1973 محطة هامة في تطور الدبلوماسية الجزائرية، فإلى جانب عدد الدول المشاركة التي بلغت 56 دولة و 16 حركة تحرر و ثلاثة دول أوربية، عمقت الجزائر مطالب العالم الثالث بدعوتها الى نظام اقتصادي دولي جديد و عادل، يقوم على حفظ مصالح الدول المصدرة للمواد الأولية و يشعر الدول المتقدمة بمسؤوليتها عن الواقع المتردي الذي تعيشه الدول المتخلفة. كما خططت الجزائر لتعاون و تحالف عربي افريقي، يعزز مكانة الجميع و يزيد في مكانة هذه المجموعة، ليس داخل حركة عدم الانحياز فحسب و انما داخل الأمم المتحدة، خاصة و انها تمثل جزء مهما من العالم الثالث و تمتلك ثروات طبيعية هائلة. وقد افاد الجزائر في هذا الشأن الخبير الدبلوماسي محمد سحنون المطلع على الملف الافريقي و العربي على السواء، وهو الذي اصبح امينا عاما بالنيابة لجامعة الدول العربية ومستشار الامين العام للأمم المتحدة.[3]

---

[1] Chikh, slimane, L'algerie porte de l'afrique. Casbaheditions, Alger, 1999 pp 302-308

[2] منصف بكاي، لمرجع السابق، ص 174

[3] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص110

كما تميز هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات السابقة كونه تطرق بعمق للقضايا المصيرية لدول العالم الثالث بصفة عامة و الدول الافريقية بصفة خاصة، كما وضع الدول الغربية أمام مسؤولياتها التاريخية من خلال مطالبتها بوضع حد للاستغلال الفاحش لثروات هذه الدول.

ان اهم ما تميز به مؤتمر عدم الانحياز المنعقد بالجزائر، ذلك التلاحم القوي للشعوب التي كانت تطلع للتقدم و الرقي، وهو تحالف من اجل الحفاظ على المصالح المشروعة و العادلة، و من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يخدم المجتمع الدولي و يضمن استقرار العلاقات بين اعضائه. و بالتالي فقد كان هذا المؤتمر تحولا كبيرا في مسيرة نضال دول العالم الثالث في ظل العلاقات الدولية و كذا في منهجية العمل و المواقف تجاه القضايا المصيرية.[1]

وقد دعا وزير الخارجية انذاك عبد العزيز بوتفليقة في اديس ابابا : "الى انجاز جسر استراتيجي بين المنطقتين الحيويتين، انه حان الأوان على العرب أن يميزوا أصدقائهم من اعدائهم، وان يرسموا سياسة هادئة على المستوى القصير و البعيد اتجاه القارة الافريقية".

وفي القمة العربية السادسة التي عقدت بين 24 الى 29 نوفمبر 1973 و التي شارك في جلسة افتتاحها بشكل رمزي الرئيس الزائيري تبنى القادة العرب حملة من القرارات اتجاه افريقيا منها القيام باجراءات عقابية ضد البرتغال و نظام الميز العنصري في جنوب افريقيا، و تعزيز التعاون العربي الافريقي في الميدان الاقتصادي بانشاء بنك عربي لتنمية افريقيا و تقرر ان يكون رأسماله بقيمة 231 مليون دولار، وقد ظهر نشاط البنك سنة 1975. [2]

وقد حرصت الجزائر على دفع حصتها في رأسمال هذا البنك مع دفعها مبلغ 20 مليون دولار في الحساب الخاص، كما قررت الدخول في انجاز مشاريع هامة منها مصفاة كوناكري وخط السكك الحديدية العابر للغابون ودعمت الجزائر حصة مشاركتها الى 30 مليون دولار من مبلغ 738.25 دولار رأسمال البنك العربي لتنمية افريقيا.

وقد أسهم نشاط الجزائر و نضالها في خدمة افريقيا و العالم الثالث في زيادة وزنها الدبلوماسي، و أهلها ذلك لكي تصبح ناطقة باسم القارة. وفي هذا الاطار ترأست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، و قام وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة باعتباره رئيس الجلسة بطرد ممثل نظام الميز العنصري في جنوب افريقيا من قاعة الجمعية العامة. كما ترأس السيد محروق وزير المالية الجزائري مجموعة 24، وعياش ياكر وزير التجارة ادارة ندوة داكار للمواد الاولية، وتنقل السيد لمين خان من الأمانة العامة لمنظمة الأوبيب الى مسؤولية منظمة الأمم المتحدة للتنمية " ONUDI".[3]

---

[1] منصف بكاي، المرجع السابق، ص 190
[2] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 111
[3] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص112

7- مواقف تاريخية للرئيس الجزائري هواري بومدين في حركة عدم الانحياز :

كان الرئيس الجزائري هواري بومدين شديد الحرص على تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها حركة عدم الانحياز، حيث جاء في إحدى تصريحاته بأن أوربا تنظم نفسها وتحاول أن تكتل جهودها وتضم صفوفها دفاعا عن مصالحها الخاصة، وهناك بلاد خاصة شبيهة بالقارات باليابان والصين تعمل أيضا على لما فيه مصالحها ونحن دول العالم الثالث في حاجة ماسة إلى العمل للدفاع عن مصالحنا واعتقد أن الدول الفقيرة أحوج ما تكون في هذه المرحلة إلى التعاون والتضامن والعمل المشترك لقد انقسم العالم اليوم إلى فقراء وأغنياء وإذا كان البعض قد رفع في الماضي شعارا يقول فيه "يا عمال العالم اتحدوا" فانه لا بد من رفع شعار جديد هو "يا فقراء العالم اتحدوا" وبهذا الشعار القديم يكون الرئيس بومدين من صاغ نظرية التطاحن والتصادم المقبل في العالم، حيث إذا كان الجوع والمرض والجهد من مشاكل 3/4 البشر فان انعكاساتها لا بد أن تشمل الإنسانية جمعاء إذا لم يسارع بفتح المجال أمام بلدان العالم الثالث للتغلب عليها في المستقبل. ولم يكتف الزعيم الجزائري بهذا، بل تعداه إلى المساهمة الفعلية في تحمل المسؤولية أمام سكان العالم الثالث للتحدث باسمهم والدفاع عنهم .

وفي الدورة الطارئة للجمعية العامة يوم 9 أفريل 1974م للنظر في مشاكل المواد الأولية في تنمية العالم الثالث. عندما قال: فمما يدعوا للدهشة أن يدشن الإنسان العقد الحالي بغزو القمر مبرهنا بهذه البراعة الخارقة على أن قدرته العلمية والفنية هي في مستوى اعقد المشاكل التي تطرحها الطبيعة في حين يكاد يكون عجزه مطلقا أمام مأساة الفقر البؤس التي تشد بخناق العالم في الحقيقية أن الصراع بين البلدان المصنعة التي تريد تكديس اكبر قدر ممكن من الأرباح كي تستغن في اقرب وقت ممكن عن المواد الأساسية التي ينتجها العالم الثالث، وبين البلدان النامية المصممة على أن تستفيد في هذه الفترة التاريخية لتضع القواعد الأساسية لتنميتها وتحررها الاقتصادي أن هذا الصراع يجعل مشكلة سعر المواد الأساسية تجاوز نطاق النظرة التجارية الصرفة، لتصبح قضية إستراتيجية يتوقف عليها مصير وبقاء البلدان المنتجة ومن هنا يجب أن تعالج بحذر بالغ.

وبالفعل فان مشاكل التخلف تبلورت وترتبت عن تدهور معدل التبادل التجاري للدول المتخلفة مع الدول المتقدمة وانعدام التوازن والعدل في المواد الأولية وانعدام الديمقراطية في الميكانيزم المالي والدولي وهي كلها مشاكل لها دور كبير في مراحل تطور اقتصاد شعوب القارة الإفريقية فمن الناحية التجارية نحدد مشكلة التبعية لسوق واحدة في الوقت الذي نجد فيه التعامل مع بعضها

البعض يكاد يكون منعدما، ولأنه من ناحية التنمية نجد معدل نمو الإنتاج يقل عن 5% سنويا تقريبا، وهي ظاهرة تعكس انخفاض النشاط الاستثماري المنتج من ناحية المشاكل النقدية فإنها تشكل سرا كبيرا على القدرة في تكوين رأس المال نظرا لأنه في الوقت الذي نجد فيه أسعار منتجات الدول النامية منخفضة الثمن في الأسواق الدولية، نجد أسعار المنتجات المستوردة من البلاد الصناعية مرتفعة مما أدى بطبيعة الحال إلى تدهور شديد في معدل التبادل التجاري.

ونظرا لهاته المشاكل اتخذت مواقف جماعية مشتركة هي نتيجة البحث والتشاور والمناقشة، وانطلاقا من هذا المبدأ اهتمت الدول الإفريقية بالموضوعات الثلاث في التجارة، التنمية والمشاكل النقدية. فالجزائر تؤمن بحق الشعوب في الحرية، السيادة والاستقلال وترفض أن تظهر أي مظهر من مظاهر الإجحاف، وتأبى أن تحيد عن مبادئ ثورة نوفمبر الخالدة التي تنسجم انسجاما كليا مع مبادئ المنظمة الأممية نفسها وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وهكذا قال بومدين أن الجزائر أثبتت وبكل تواضع أنها ومثلما كانت أثناء حرب التحرير هي في طليعة مكافحي شعوب العالم الثالث وأصبح الحديث عن الجزائر يعني الحديث عن جزائر عدم الانحياز وعن جزائر الالتزام مع القضايا العادلة والطريق الصعب الذي ارتضته الجزائر وتسير فيه لإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها شعبها كواحد من شعوب العالم الثالث.

وقد أسفرت صرخة الجزائر ممثلة في شخصية رئيسها هواري بومدين على مصادقة دورة الجمعية الطارئة على ميثاق وواجبات الدول الاقتصادية، وعندئذ بدأت الفكرة تجد طريقها إلى آذان أولئك الذين سدوها تجاهلا لمطالب ثلثي البشرية وأمام الإصرار النضالي لابن الجزائر البار بومدين وبعزيمته التي لا تقهر حقق خلال مدة رئاسته للمجموعة انتصارات ستظل مقروءة باسمه حقبة من الزمن وبرهن لأعداء الجزائر لا شيء يقف أمامها متى نهضت ومتى انتفضت لاسترداد حقوقها المسلوبة [1] .

8- دور الجزائر في تحرير افريقيا اقتصاديا:

كانت الجزائر تدرك أن الكثير من الدول الافريقية هي مستودع المواد الاولية الرخيصة و اليد العاملة بالأجور الزهيدة و فضاء مفتوحا للمنتجات الصناعية و للعوادم النووية الغربية و على هذا الاساس كانت التنمية في افريقيا معرقلة مما يتطلب النهوض بالاقتصاد الافريقي، الذي اضحى جزء لا يتجزأ من المسؤولية الدولية الشاملة، و اصبح محور تنمية القارة السمراء من اهم المحاور التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد ادراجها في القانون الدولي المعاصر.

[1] طارق عزيز فرحاني، الجزائر و حركة عدم الانحياز.. مواقف و محطات تاريخية، جريدة الوسط الجزائرية، 29 يوليو 2020

وبذلك حملت الجزائر على عاتقها مهمة البحث عن الميكانيزمات السوسيو اقتصادية لحل مشاكل التنمية و تحرير القارة اقتصاديا، تماشيا مع المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار و الرفاهية الضروريين، لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.[1]

كما لعبت الجزائر دورا كبيرا على مستوى مجموعة 77 التي انعقد مؤتمرها بالجزائر من 10 الى 25 اكتوبر 1967 الذي كان بمثابة مبادرة جزائرية لتصحيح القواعد التي كانت تسير العلاقات الاقتصادية الدولية. و تمخض عن المؤتمر المصادقة عن ميثاق الجزائر الخاص بدول العالم الثالث يوم 24 اكتوبر سنة 1967.[2]

كما انه في سنة 1968 حاولت الجزائر تعزيز ثقلها الدبلوماسي بوضع قواعد تعاون اقتصادية، فكانت موريتانيا اول المستفيدين، كما عززت علاقاتها مع غينيا التي مثلت المصالح الدبلوماسية الجزائرية في واشنطن اثر قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية عام 1967 جراء العدوان الصهيوني، وقد قدمت لها الجزائر قرضا اثر وقوفها الى جانبها خلال الازمة النفطية مع فرنسا.[3]

و نظرا للدور البارز الذي لعبته الجزائر في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، ترأست الجزائر هذا الجهاز في الكثير من المرات، كما فازت بمنصب المقرر العام في المؤتمر الذي انعقد في افريل سنة 1972، بسانتياغو في الشيلي.

كما ان الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الافريقية قد جعلها تفوز بعضوية لجنة 24 و لجنة العشرين التي استحدثها صندوق النقد الدولي.[4]

كما عززت الجزائر سنة 1972تعاونها الثقافي و العلمي مع الدول الافريقية، فأصبحت تستقبل في جامعاتها و معاهدها و مراكز تدريب الطيران و الشرطة طلبة من غينيا و موريتانيا و كنغوليا و مالي .. و كثير من اطارات هذه البلدان اكتسبوا خبراتهم في الجزائر، وفي مرحلة قادمة انظمت دفعات الطلاب الأفارقة الى الجامعات الجزائرية و ازدادت اعدادها.[5]

[1] منصف بكاي، المرجع السابق، ص ص 184-185
[2] المرجع نفسه ص 186
[3] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 107
[4] منصف بكاي، المرجع السابق، ص 188
[5] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 107

وقد مدت الجزائر يد العون لكثير من دول الساحل الافريقي اثر المجاعات التي شهدتها سنوات 1973 و 1974 ، كما ارسلت مساعدات غذائية لموريتانيا و مالي و النيجر و التشاد و السنغال وفولتا العليا و اثيوبيا.

و بحلول سنة 1973 شكلت التجارة مع الدول الافريقية قرابة 1,2 بالمائة من الواردات الجزائرية و نحو 1,95 بالمائة من حجم صادراتها، وهي نسبة تعبر عن محدودية دور الصناعية في هذه المرحلة وتبعية هذه الدول للشمال، فدعت الجزائر لتشجيع التعاون جنوب جنوب، و قد اجتهدت في تنويع صادراتها المصنعة، مثل مشتقات النفط، و منتجات الحديد و الصلب و عتاد الأشغال العمومية و العجلات و الأحذية و الورق و التمور و الثلاجات و غيرها.

وحاولت الجزائر ربط جنوب القارة ووسطها بشمال القارة عن طريق انجاز خط الوحدة الافريقية، وذلك اعتمادا على قدرات الجيش الوطني الشعبي الذي شرع منذ سنة 1971 في انجاز الشطر الاول الرابط بين عين صالح و المنيعة و انهاه سنة 1973، و اكمل الخطين المتفرعين جنوب تامنغاست نحو مالي و النيجر في نهاية السبعينيات، كما كان للخطوط الجوية الجزائرية احدى عشرة رحلة نحو افريقيا عززت بخط بحري للشركة الوطنية ابتداء من سنة 1972.

كما كانت سنوات 1973 الى غاية 1975 مرحلة مهمة في تطور العلاقات الخارجية للجزائر، و التي تميزت ببروز الجزائر ناطقا باسم ادارة العالم الثالث، و استفادتها من تأميم المحروقات عام 1971 في زيادة هالتها و مكانتها الدولية سياسيا و اقتصاديا.[1]

[1] منقلاتي عبد الله، دحمان تواتي، المرجع السابق، ص ص 108-109

خاتمة:

يكتسي موضوع الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا اهمية بالغة كونه يميط اللثام على مراحل مهمة من نشاط شخصيات فاعلة في الدولة الجزائرية، حيث يرصد الموضوع مراحل تطور هذه الدبلوماسية ومعرفة الأدوار التي قامت على المستوى الإفريقي و مختلف الانجازات التي حققتها في القارة السمراء. كما يكشف البحث ايضا على وجود محطات كثيرة في مسار الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال خاصة موضوعنا "فترة الراحل هواري بومدين" التي لا تزال بحاجة الى بحث و استقصاء من الباحثين للكشف عن الدور البارز لهذه الدبلوماسية الفتية التي خرجت من نير الاستعمار ، و بالتالي اعطاء هذه المرحلة حقها من البحث.

كما اكتشفنا من خلال هذه الدراسة أن جذور الدبلوماسية الجزائرية تعود الى ثورة التحرير المجيدة، حيث ادركت الثورة أهمية البعد الافريقي في كفاحها، كما اهتمت بربط كفاحها بنضال الشعوب الافريقية و توطيد العلاقة مع حركات التحرر الافريقية، حيث ساندت الجزائر قضايا التحرر الافريقية العديدة و قضية جنوب افريقيا الواقعة تحت التميز العنصري.

مكننا البحث ايضا من الغوص في شخصية الرئيس الراحل هواري بومدين، تكوينها و مكانتها و اسهاماتها في تحرير افريقيا، من خلال حضور الجزائر الدائم خلال فترة حكمه في مختلف المحافل الدولية و طرحها المستمر لقضية تقرير مصير الشعوب المستعمرة، و ما احتضان الجزائر لقمة حركة عدم الانحياز سنة 1973 الا دليل على المكانة التي تحتلها افريقيا في اجندة الرئيس بومدين و في السياسة الخارجية للجزائر، وقد كانت هذه القمة محطة هامة في تطور الدبلوماسية الجزائرية، فإلى جانب عدد الدول المشاركة التي بلغت 56 دولة و 16 حركة تحرر و ثلاثة دول أوربية، عمقت الجزائر مطالب العالم الثالث بدعوتها الى نظام اقتصادي دولي جديد و عادل، يقوم على حفظ مصالح الدول المصدرة للمواد الأولية و يشعر الدول المتقدمة بمسؤوليتها عن الواقع المتردي الذي تعيشه الدول المتخلفة، و بالتالي فقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية في عهد بومدين تطورا كبيرا في الحقل الافريقي ووصل صداها للعالم من خلال ارسال ممثلين جزائريين لهيئة الأمم المتحدة نددوا بالاستعمار و الاستغلال و طالبوا بحق الشعوب الافريقية في التحرر و الانعتاق، و بالتالي نالت فترة الراحل بومدين لقب "العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية" عن جدارة و استحقاق.

المصادر و المراجع

1- سعد بن البشير لعمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1931- 1978، ، الطبعة الاولى، قصر الكتاب، الجزائر، 1971
2- محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل و اغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005
3- محمد العيد مطر، هواري بومدين .. رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003
4- منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا، وزارة الثقافة/، 2009
5- منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية، ط1، دار الامة

المراجع باللغة الفرنسية

1 Chikh, Slimane, L'Algerie porte de l'Afrique. Casbah éditions, Alger, 1999

المجلات:

1- سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات و المحددات، مجلة العلوم السياسية و القانون العدد 1، المركز الديمقراطي العربي 2017
2- فاتح زياني، افريقيا في ميزان الدبلوماسية، 1962-1973، مجلة الاحياء، مجلد21، العدد 28، جانفي 2021
3- قلواز فاطمة الزهراء، النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين "من 1965 الى 1978"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم الساسية ، العدد الاول، 2016

المقالات :

1- بدوي رياض، دور الجزائر التحرري في افريقيا ، و العالم العربي، بوابة دار الهلال 2017
2- طارق عزيز فرحاني، الجزائر و حركة عدم الانحياز.. مواقف و محطات تاريخية، جريدة الوسط الجزائرية، 29 يوليو 2020

المقالات باللغة الفرنسية

1 El watan 11-06-2010